1-4:مفهوم الصناعة وأهميتها

خضع مفهوم الصناعة شانه شان بقية المصطلحات الاقتصادية لجملة من التأويلات والتعريفات المختلفة، وذلك بسبب الاختلاف في وجهات النظر من مدرسة لأخرى بل وحتى من قبل أنصار المدرسة الفكرية نفسها، لذلك فان اغلب التعاريف تعد ناقصة ومعرضة للنقد من قبل المدارس الفكرية الأخرى.

بشكل عام يمكن القول ان الصناعة Industry هي عبارة عن نشاط انتاجي يعود الى الانسان بالدرجة الاساس يتم فيه استخدام بعض عناصر الانتاج لغرض الحصول على سلع جديدة او لجعل بعض المواد اكثر نفعا او قيمة للبشرية.

ان استعراض معظم تعاريف الصناعة المطروحة من قبل المدارس الفكرية المختلفة يعد أمر غاية في الصعوبة وذلك لكثرة هذا التعاريف اذ من الصعب إحصائها في هذا المستوى من الدراسة ناهيك عن ضعف الكثير منها بحيث لا يستحق الجهود المبذولة في جمعها وتحليلها. وعموما فان أكثر التعاريف شيوعا هو تعريف المدرسة الحدية الذي أعطاه فورتمان B.D.G. Fortman والذي ينص على ان الصناعة هي (مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا). ان هذا التعريف رغم بساطته قد تعرض لجملة من الانتقادات من قبل الكثير من الاقتصاديين لعل أبرزها: هو عدم إمكانية وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لاتوجد صناعة أو مشاريع تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق•. كذلك فان التعريف لايتصف بالشمولية اذ انه لاينطبق على الصناعة كقطاع بل كفرع وفرع تابع. ان هذه الانتقادات وغيرها دفعت بالمفكرين الى التخلي عن فكرة التجانس المطلق والقبول بالتجانس فقط. لذا فان التعريف قد عدل من قبل ادوارد شامبرلن Edward H Chamberlin (1899-1967) عندما عرف الصناعة على انها (مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وان لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا). ان التعريف الأخير هو الآخر لم يسلم من الانتقادات الموجهة إليه اذ انه تعرض لجميع الانتقادات السابقة باستثناء مايخص مسألة التجانس المطلق. كما تم تعريف الصناعة من قبل الامم المتحدة على انها (تحويل مواد عضوية أو مواد غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية الى منتجات أخرى، سواء أنجزت بآلات ميكانيكية تحركها قدرة أو أنجزت بالأيدي، وسواء حدث إنتاجها في مصنع أم في ورشة أم في بيت، وسواء أبيعت

• ان فكرة التجانس المطلق أو التام للسلع او البديل التام Perfect Substitution غير موجود على الواقع العملي كون المنتجين أنفسهم يسعون ومن خلال الدعاية والإعلان الى إيجاد نوع من التميز في رغبات المستهلكين او المشترين، وبالتالي فعلى الرغم من وجود التجانس المادي فان التجانس المعنوي يعد غير موجود. لذا فان النظريات الحديثة تكتفي بفكرة البديل الجيد Good Substitution كأساس للصناعة.

لتاجر جملة أم بيعت لتاجر تجزئة)، وهذ التعريف هو الاخر تعرض لانتقاد مهم تمثل بانه يعالج الصناعات التحويلية فقط في حين يهمل الصناعات الاخرى ولاسيما الاستخراجية منها.

ان مفهوم الصناعة يعد مفهوم أوسع واشمل من التعاريف السابقة، وقبل الخوض به بصورة أكثر تفصيلا يجدر بنا العودة إلى مفهوم القطاع المجرد لوجدنا انه جزء كبير او وحدة رئيسة متميزة في شيء أو ظاهرة أو شكل معين يتميز بخصائص تميزه عن الأجزاء الأخرى المؤلفة للظاهرة او الشيء أو الشكل المدروس بغض النظر عن كونه حيزا كالمدينة أو مجتمعا أو اقتصادا وطنيا أو جزء من تركيباتها الأساسية. وعندما نتفحص الاقتصاد الوطني على هذا الضوء نجده منظومة كبيرة (نظام كبير) متكونة من أنظمة تابعة ومتميزة يطلق عليها القطاعات الاقتصادية، وتنقسم هذه القطاعات بصورة عامة حسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات سلعية (مادية) كقطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاعات غير سلعية (خدمية) كالإدارة والبنوك. أما من الناحية الاجتماعية ووفقا لوسائل ملكية الإنتاج يمكن تقسيمها إلى قطاعين أساسيين هما القطاع العام (قطاع الدولة) والقطاع الخاص، ويمكن إضافة قطاعان آخران هما القطاع المختلط والقطاع الاجنبي.

ان لكل قطاع اقتصادي ميزات خاصة تؤلف جوهره ومادته الأساسية وبالتالي تصف حدوده مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولو اختفت هذه الفوارق والميزات بين مجاميع الأنشطة المؤلفة للقطاعات المختلفة لاختفت هذه القطاعات واندمجت في قطاع واحد كما كان قديما.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف كل قطاع بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص انطلاقا من ميزاته الأساسية ومادته وهدفه ونتائجه. فالقطاع الصناعي يمكن تعريفه انطلاقا من هذا المبدأ كالآتي (الصناعة أو القطاع الصناعي نظام أو وحدة رئيسة وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد باطراد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة والمواد الزراعية وتحويلها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي أو خدمات ذات طبيعة صناعية تهدف المحافظة على قيمة استعمالية أو استعادتها). كما ان هنالك مفهوم إحصائي للصناعة ينبثق من المفهوم التصنيفي لها الذي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت او الصناعات بالاعتماد على النشاط الاقتصادي او نوع الصناعة وهو يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في التصنيف القياسي الدولي المعدل ISIC الذي سنوضحه في الفصول القادمة.

يحتل القطاع الصناعي أهمية خاصة بالقياس إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذه الأهمية متأتية بشكل أساسي من تميز الصناعة بعدد من الخصائص التي أعطت لهذا القطاع خصوصية معينة قد تكون غير موجودة في القطاعات الأخرى. واهم هذه الميزات هي:

1- تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي ينتج الجزء الأهم من وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير الصناعة ذاتها ولتطوير بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، كإنتاجها المكائن والمعدات لمعظم القطاعات وكذلك إنتاجها معظم مصادر الطاقة كالطاقة الحرارية والنووية والكهربائية إلى جانب كونها المنتج الرئيس لأنواع الوقود ومصادر الطاقة كالفحم والنفط والغاز. فضلا عن ذلك فان الصناعة تنتج مواد العمل الأخرى المساعدة في الإنتاج كالمواد الأولية والأسمدة والمبيدات وغيرها، فكل قطاعات الاقتصاد الوطني تعتمد على الصناعة بشكل أو بآخر.

2- احتلال الصناعة مركز الصدارة في الاقتصاديات الوطنية، إذ انها تنتج الجزء الأعظم من المواد الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية.

3- إمكانياتها اللامحدودة نسبيا للنمو والتطور السريع بالقياس إلى باقي القطاعات الاقتصادية، إذ ان للصناعة القابلية على استيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من بقية القطاعات. عدى كونها لا تتحدد برقعة الأرض الجغرافية ولا بدرجة خصوبتها، فبإمكان مصنع قائم على رقعة صغيرة من الأرض إنتاج منتجات تعادل قيمتها ارض زراعية تزيد بآلاف المرات عن هذه الرقعة التي يحتلها المصنع. كما أن قطاع الصناعة لا يحدث فيه قانون تناقض الغلة بنفس الدرجة والسرعة التي يحدث بها في قطاع الزراعة.

4- المعدلات العالية للتراكم: ان الصناعة تتميز بكونها ذات فائض اقتصادي كبير ومتنامي بسرعة فائقة بالمقارنة مع بقية القطاعات. وذلك ناتج عن طبيعة القطاع نفسه والإنتاجية العالية للعمل وقصر الدورة الإنتاجية.

5- إمكانيتها الواسعة للاستخدام: وذلك لتناميها المستمر من جهة ولتركز الإنتاج والقوى العاملة فيها من جهة أخرى، مما يجعلها المصدر الرئيسي لحل العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة.

6- يساهم القطاع الصناعي في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية مما يزيد من نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها بشكل أساسي يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية عندما تتعرض الدول الصناعية

للازمات الاقتصادية أو حتى من خلال مراحل الدورة التجارية وهذا ينعكس على تقلب طلبها على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية كالنفط والمواد الأولية المختلفة.

إن هذه الميزات للصناعة جعلتها القطاع الحاسم والقائد في مجمل عملية الإنتاج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ولاسيما في البلدان النامية.

الفصل الثاني
المنشاة الصناعية

المبحث الأول: مفهوم المنشاة الصناعية

إن المشروع الاقتصادي بصورة عامة يعد النواة الأساسية في البناء الاقتصادي الوطني ومحور اهتمام رئيس في التحليل الاقتصادي في جميع المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم. وتعد المنشأة او المؤسسة الصناعيةIndustrial Establishment النواة الأساسية للصناعة لذلك فان المرور على القطاع الصناعي لايكتمل دون المرور بها.

إن من الصعب إعطاء تعريف واحد ومتفق عليه للمشروع الصناعي، وذلك لاختلاف وتعدد المفاهيم المعطاة للمشروع والى تعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه، بالإضافة إلى طبيعة ونوعية اهتمامات الباحثين من رجال الاقتصاد والإدارة والصناعة والاجتماع وغيرها من المجالات الأخرى.

يعد الكلاسيك أول من اهتموا بالمشروع الصناعي Industrial Firm الخاص حيث عرفوه بأنه (تنظيم أو وحدة اقتصادية تتمتع باستقلال إدارتها ويتم من خلالها توجيه ما يحصل عليه المنظم Entrepreneur من عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة واحدة تتجانس جميع وحداتها تجانساً مطلقاً من اجل بيعها في السوق بقصد تحقيق أقصى ربح). ان هذا التعريف والذي يسمى أيضا بالتعريف الرأسمالي للمشروع ينصرف إلى جميع المشروعات الخاصة بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به زراعيا او صناعيا او تجاريا وأياً كان حجم المشروع صغيرا ام كبيرا وأياً كانت طريقة تنظيمه أي مشروعات الأفراد او الشركات المساهمة الضخمة.

إن هذا التعريف للمشروع الصناعي تعرض إلى العديد من الانتقادات يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1- يندر في الواقع العملي وجود مشاريع تنتج سلعة واحدة، بل عادة ماتقوم المشاريع بإنتاج أكثر من سلعة واحدة سواء بصفة أساسية او بصفة ثانوية بجوار المنتج الأساسي.
2- ان فكرة التجانس الكامل Perfect Substitution للوحدات المنتجة غير موجود في ارض الواقع العملي وكما وضحنا سابقا.
3- ليس جميع المشاريع هدفها الربح فقط فكثير من المشاريع في الدول الرأسمالية والاشتراكية السابقة أنشأت من اجل تحقيق أهداف اجتماعية معينة وليس من اجل الربح. لذا فان هذا التعريف يكون اقرب مايكون إلى المشروع الخاص.

4- حسب هذا التعريف فان المنظم له دور وأهمية بكونه الأساس في العملية الإنتاجية فيحصل على الربح والخسارة في حالة نجاح وفشل المشروع.

أما الآن فالمنظم ليس المالك الحقيقي للمشروع قد يكون مدير إدارة ويتقاضى اجر معين سواء قد حقق ربح أو خسارة، أي انفصال الملكية عن الإدارة. نعم قد توزع نسبة من الأرباح التي يحققها المشروع الى العاملين في المشروع ومن بينهم مدير الإدارة الا انه في حالة خسارة المشروع فان الراتب قد لايتاثر بشكل كبير.

5- إن تمتع المشاريع باستقلال إداراتها أي بإمكانها اتخاذ أي قرار في مجال المبيعات أو الأجور بحرية تامة لم يعد موجودا في الوقت الحاضر أي بدون تدخل الدولة، فالأخيرة تفرض سيطرتها المباشرة على المشروع وبالتالي تدخلها في الكثير من القرارات. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الشركات المختصة بالصناعات العسكرية والصناعات المرتبطة بها ليس لديها أي صلاحية في بيع منتجاتها إلى دول او شركات معينة ومخالفة ذلك يعني تعرضها إلى عقوبات صارمة قد تصل إلى تصفية الشركة بصورة أو بأخرى، وكما أثبتته التجارب في عصرنا الحالي مع الشركات التي تعاونت مع النظام السابق او الشركات التي لديها تعاون تكنولوجي مع بعض الدول التي لاتتفق مع سياسات الغرب كإيران وكوريا الشمالية وسوريا وكذلك روسيا.

لقد حاول بعض الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد المدرسة الكلاسيكية إدراك النواقص في المفهوم السابق للمشروع. فقد عرفه الأستاذ بيرجن Ting Bergen بأنه (مجموعة من الأنشطة تنفذ بطريقة منظمة وتحت مسؤولية جهة معينة)، كما يعرف أحياناً أخرى على انه توليفة من أنشطة مختلفة تتضمن استخداما للموارد من اجل تحقيق هدف محدد. ويلاحظ من هذه التعاريف تناول المشروع الصناعي بصورة عامة كمشروع استثماري سواء كان عاماً أو خاصاً له هدف محدد. وفي هذا المجال طرح خبراء مكتب العمل الدولي هذه المفاهيم بصورة أكثر وضوحا فعرفوا المنشأة الصناعية على انها (مؤسسة يملكها القطاع الخاص او القطاع العام غرضها الأساسي إنتاج وتوزيع السلع او توفير خدمات بثمن للمجتمع او لأي جزء منه). ان هذا التعريف يشمل المؤسسات التي تملكها الحكومة أو الأفراد أو أعضاء المؤسسات التعاونية، وهو يشمل كذلك المنشآت الصناعية الصغيرة إلا انه لا يشمل الصناعات الحرفية أو الصناعات الريفية او حوانيت التجزئة، كما ان هذا التعريف يركز على جانبي الملكية والثمن الذي يحصل عليه مما يجعله قريبا من التعريف الكلاسيكي للمشروع الذي يدور حول الربح على الرغم من شموله المشروعات العامة والمؤسسات التعاونية

الأمر الذي لايمكن قبوله بسهولة. بالإضافة إلى ذلك فأن التعريف لم يتطرق إلى طبيعة النشاط الصناعي الذي يعد جوهر المشروع الصناعي وأساساً لتميزه عن غيره من المشروعات الزراعية والتجارية وغيرها.

أما الفكر الاشتراكي فقد عرف المنشأة الصناعية على انها (المكان الذي تتحدد فيه عوامل الإنتاج لتنفيذ عملية إنتاج معينة هدفها المساهمة بسد حاجات محددة حجما ونوعاً للمجتمع) ، ويرى الفكر الاشتراكي ان المنشاة الصناعية الاشتراكية هي تجسيد لإرادة سياسية اقتصادية ونظام ذي أهداف محددة محكومة بقوانين ونظم إدارية معينة تنظم علاقة المنشاة الصناعية هذه بتلك الأهداف، فالمنشاة تنشأ وتعمل على أساس الملكية الاشتراكية (العامة) لوسائل الإنتاج وبكونها تشكل فقرة في سلسلة الإدارة الاجتماعية لعملية الإنتاج الموسع، لذا فأن المنشأة تعد وحدة إنتاج اقتصادية ترتبط بتخصص إنتاجي معين وباستقلالية نسبية.

وبشكل عام تعرف المنشأة على انها ((تنظيم مملوك من قبل شخص واحد او أكثر يمارسون نشاطا إنتاجياً معيناً لتحقيق الأرباح التجارية الخاصة او الاقتصادية العامة وذلك حسب طبيعة الملكية والإدارة والقيود (المحددات) التشريعية والمؤسسية)). كما تعرف على انها الوحدة الأساسية التي يتألف منها القطاع الصناعي ومن خلالها يتم الإنتاج الصناعي.

ان التعريف الذي يعد أكثر قبولاً وشمولاً للمشروع الصناعي هو (قرار استثماري يتمثل في خلق طاقة إنتاجية من خلال استخدام الموارد المادية والبشرية والمالية في عملية إنتاجية تستهدف تغيير شكل أو حالة المادة الخام موضوع الصناعة بحيث تصبح أكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية والاجتماعية).

المبحث الثاني
أهداف المشروع الصناعي وعلاقته بالاقتصاد القومي

المطلب الأول: أهداف المشروع الصناعي

إن أهداف المشروع الصناعي شأنه في ذلك شأن المشروعات الأخرى هي انعكاس طبيعي لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وأهدافه، وذلك لان المشروع الصناعي كما اشرنا سابقا هو عبارة عن جزء من كل وكما يؤثر الجزء في الكل فأنه يتأثر به.

في المجتمعات الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ينظر للمشروع الصناعي على انه وسيلة للثروة والمكانة في المجتمع، أي ان غايته الأساسية هو تحقيق أقصى ربح ممكن. وقد كان

الاقتصاديون الكلاسيك يدافعون طيلة القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر عن إمكانية المشروع الصناعي في تحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية بفضل التوافق والانسجام الطبيعي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. الا انه بعد عام 1929 حيث الأزمة الاقتصادية الكبرى فتغيرت النظرة الرأسمالية نحو المشروع الصناعي نتيجة إخفاقه في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القومية المالية والمادية والبشرية، فسعي أصحاب المشاريع نحو تحقيق أقصى الأرباح أدى بالمجتمعات الرأسمالية إلى العديد من الأزمات الاقتصادية الطاحنة. وقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية في القرن الماضي بأن هدف الوصول إلى أقصى الأرباح لا يمكن تحقيقه دائما من خلال زيادة الإنتاج الصناعي وتخفيض تكاليفه بل من خلال التحكم في حجم الإنتاج وأسعاره كما في حالة منافسة القلة Oligopoly والاحتكار Monopoly.

ونتيجة لإخفاق المشروع الصناعي في تحقيق أهدافه المتمثلة بالاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية وتعرض المجتمعات الرأسمالية لأزمات عديدة فقد ازداد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الحد من قدرة أصحاب المشاريع على اتخاذ القرارات الخاصة بحجم الإنتاج الصناعي وأسعاره وكذلك قيام الدولة بتأميم العديد من المشاريع الصناعية وإدارتها من قبل الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة بغية تحقيق أهداف عامة للمجتمع.

أما في المجتمعات الاشتراكية فينظر للمشروع الصناعي نظرة شمولية تأخذ جميع جوانبه في نظر الاعتبار كأساس لتحقيق أهدافه ورسم طبيعة نشاطه، وذلك لان المشروع من وجهة النظر الاشتراكية عبارة عن كيان اقتصادي واجتماعي صغير وهو جزء من كيان اقتصادي واجتماعي اكبر المتمثل بالمجتمع المتواجد فيه.

ان الخطة القومية هي الإطار العلمي الواعي المدروس مسبقا الذي يحدد عملية تعبئة وتوجيه الموارد القومية المادية والمالية والبشرية لتحقيق الأهداف التي ارتضاها المجتمع لتطوره خلال مدة زمنية مقبلة ومن ثم تصبح الخطة وليس اليد الخفية الأداة المسؤولة عن تحقيق الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية، إذ تعتمد على الدراسة والتحليل العلمي المسبق للقوانين الاقتصادية الموضوعية وإمكانيات التطور وكذلك أهداف وغايات المجتمع القريبة والبعيدة والأدوات والوسائل والتدابير المختلفة التي تكفل وضع هذه الإمكانات في خدمة تلك الأهداف، وبذلك يصبح المفهوم الشامل للمشروع الصناعي جزءاً أساسياً من مفهوم التخطيط، او بعبارة أدق فان مفهوم المشروع على المستوى العلمي والتطبيقي مفهوم تخطيطي يتناول المشروع من جميع جوانبه وزواياه استنادا إلى انه أولا وأخيرا يقوم على استخدام جزء من موارد المجتمع لإشباع بعض حاجات أفراده.

واستنادا إلى المنظور التخطيطي الاشتراكي للمشروع الصناعي الذي يتخذ من المفهوم الشامل أساسا له، فانه يمكن تصور وتحديد مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة ذاتها وفقا لمرحلة النمو التي قطعتها ونظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين الأهداف الا انه يمكن إيجازها بالتالي:

أولا: الأهداف الاقتصادية: وهي تعد من الأهداف المهمة للمشروع الصناعي وتشمل:

1- الربح شرط ان لا يكون على حساب تخفيض حجم الإنتاج او رفع مستويات الأسعار.
2- زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل والاستخدام.
3- خلق مجالات وفرص عمل لتشغيل اكبر قدر ممكن من اليد العاملة المحلية.
4- استغلال الموارد المحلية أفضل استخدام ممكن وعدم الاعتماد على الواردات.
5- زيادة الصادرات المحلية والحد من الواردات.
6- تعضيد عمليات التشابك الصناعي للمساهمة في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية.
7- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما للقطاع الزراعي.
8- المساهمة في تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في البلدان النامية والحد من اعتماده على مصدر وحيد للدخل.

ثانيا:الأهداف الاجتماعية: وهي تعد من الأهداف الأخرى التي تعول على المشروع الصناعي في تحقيقها أهمها:

1- المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل.
2- المساهمة في تنمية بعض الأقاليم المحلية وزيادة درجة تحضرها وبالتالي تحقيق العدالة في عملية التنمية الاقتصادية.
3- توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة تتناسب مع قدرتهم الشرائية.
4- خلق علاقات إنتاجية متطورة بين العاملين قوامها خلق روح العمل الجماعي.

ثالثا: الأهداف السياسية والإستراتيجية: وتشمل مايلي:

1- تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة.
2- رفع مكانة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.

3- تعزيز القدرات الدفاعية للدولة.

رابعا: الأهداف التكنيكية (التكنولوجية): تتمثل هذه الأهداف في تحقيق التقدم العلمي للبلد بالشكل الذي يؤدي إلى الحد من تبعيته للخارج. ويتم ذلك من خلال:

1- تطويع التكنولوجيا المستوردة للظروف المحلية.
2- تطوير التكنولوجيا المحلية والمستوردة.
3- خلق التكنولوجيا الوطنية الملائمة للتقدم الوطني.

إن أهداف المشروع الصناعي قد تتغير من مدة لأخرى وذلك حسب مقتضيات عملية التصنيع والتنمية في مراحلها المختلفة والمتطورة على أن تظل في النهاية ضمن هذا الإطار العام للأهداف. فالمشروع الصناعي ومن خلال نشاطه الاقتصادي يسعى إلى تحقيق الأهداف المتعددة والمتنوعة وفقا لنظام الأولويات المخطط لها في ضوء المرحلة التي تمر بها عملية التنمية الصناعية والاقتصادية.

بقي أن نشير هنا إلى المجالات المحددة لنشاط المشروع فجوهر النشاط الصناعي هو الجمع بين عناصر الإنتاج المختلفة في عملية إنتاجية (صناعية) تستهدف إحداث تغيير في شكل المادة او مجموعة المواد المستخدمة والحصول منها على مادة (سلعة) جديدة تختلف كليا او جزئيا عن تلك المادة او المواد المستخدمة تكون أكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية، وبعبارة أخرى تغيير شكل المادة فيزيائيا أو كيميائيا كما في حالة الصناعات التحويلية Manufacturing Industries او تغيير حال المادة من كونها غير مستخدمة (لا منفعة لها) إلى مادة ذات منفعة في إشباع الحاجات الإنسانية إذا ماتم استخراجها أو تهيئتها مباشرة من الطبيعة كما في حالة الصناعات الاستخراجية Extractive Industries والصناعات الأولية Primary Industries. وعليه فانه يمكن تقسيم مجالات النشاط الصناعي بالاتي:

1- الصناعات الاستخراجية Extractive Industry والصناعات الأولية:- وتتمثل باستخراج المواد والخامات المعدنية وغير المعدنية من الأرض والطبيعة كما في حالة استخراج خامات النحاس، الحديد، ...الخ. وكذلك الصيد البحري والبري وقطع الأشجار ...الخ.
2- الصناعات التحويلية Manufacturing Industry:- وتتمثل بالصناعات التي تقوم بتغيير شكل المواد المستخدمة فيزيائيا أو كيميائيا لإنتاج مواد جديدة تكون أكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية كالصناعات المعدنية والصناعات الهندسية والصناعات الغذائية وغيرها.

3- الخدمات الصناعية Industrial Services: وتتمثل بإنتاج الطاقة الكهربائية وتصفية المياه وتوزيعها وكذلك خدمات التصليح والصيانة التي تدعم الصناعة وتكملها.

4- صناعة البناء Construction Industry : وهي الصناعات المتمثلة في اقامة البنية التحتية مثل الابنية والسدود والطرق والجسور والقنوات.

5- الصناعة الوراثية Genetic Industry : البعض يضيف هذا النوع من الصناعة، والتي تشمل أنشطة في إنتاج وتكاثر أنواع معينة من النباتات والحيوانات من أجل الحصول على الأرباح من بيعها. يتم تضمين تربية الأسماك والطيور والمواشي.

المطلب الثاني

علاقة المشروع الصناعي بالقطاع الصناعي والاقتصاد القومي

من المعروف ان الاقتصاد القومي يتكون من عدد كبير من المشاريع الاقتصادية المختلفة (زراعية، صناعية، ...الخ) التي تهدف إلى توفير السلع والخدمات المختلفة التي يحتاجها المجتمع وان عدد هذه المشاريع يعتمد على طبيعة الاقتصاد القومي وعلى مرحلة النمو التي يمر بها. ونتيجة لتعدد هذه المشاريع تتطلب الضرورات العملية للتخطيط وإدارة الاقتصاد القومي ان تنتظم مجموعة المشاريع التي تعمل في مجال واحد (قطاع واحد) تحت إشراف وإدارة هيئة او مؤسسة واحدة تعرف بالمؤسسة النوعية، ومن مجموع هذه المؤسسات يتكون مايعرف بالقطاع ومجموع هذه القطاعات يتكون لدينا الاقتصاد القومي.

وعلى هذا الأساس يمكننا ان نقف على حقيقة وأبعاد العلاقة العضوية بين المشروع الصناعي والمؤسسة النوعية والقطاع الصناعي وأخيراً الاقتصاد القومي في مجموعه. وتكون هذه العلاقة واضحة في الاقتصاديات المخططة مركزيا. فخطة المشروع الصناعي تعد جزء أساس من خطة المؤسسة النوعية التي بدورها تكون خطتها جزء أساس من خطة القطاع الصناعي، كما ان خطة القطاع الصناعي هي جزء أساس من الخطة القومية الشاملة لعموم البلد.

وعليه فان قسم التخطيط في المشروع الصناعي هو جزء أساس في جهاز التخطيط في الدولة وذلك من خلال إدارة التخطيط في المؤسسة النوعية التابع لها المشروع ومن ثم إدارة التخطيط على مستوى القطاع الصناعي. لذا فان جهاز التخطيط في الدولة يأخذ الشكل الهرمي حيث تتكون قاعدته من إدارات التخطيط

في جميع المشروعات الصناعية ثم تضيق شيئا ما على شكل إدارات التخطيط على مستوى المؤسسات النوعية وتضيق أكثر على مستوى القطاع حتى تصل إلى الهيئة العليا للتخطيط والتي تمثل قمة الهرم. ان هذه المستويات المختلفة من الإدارات لابد وان تساهم في عملية الإعداد والتحضير الفعلي للخطة القومية كشرط ضروري لسلامتها وواقعيتها وتنفيذها.

شكل (1-1)

المستويات المختلفة لإدارات التخطيط في الدولة

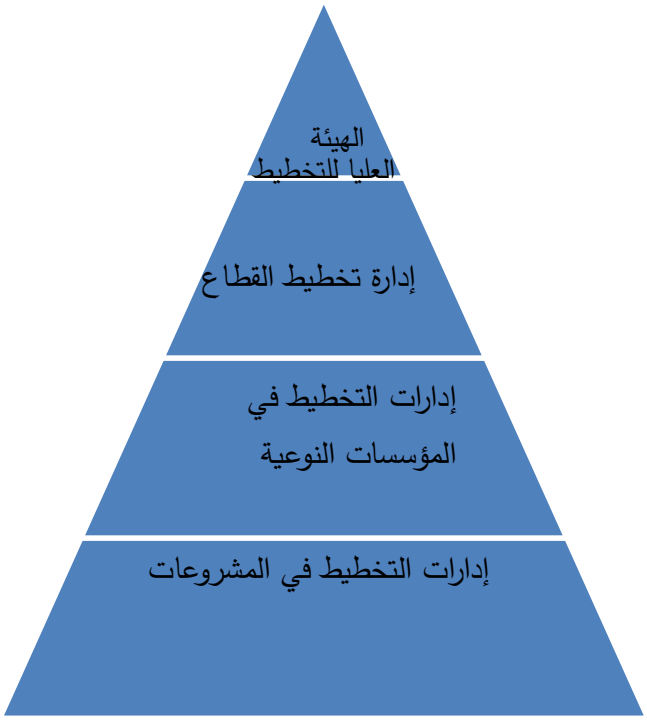

وفي العراق فان المؤسسات النوعية قد ألغيت في عام 1987 قبيل نهاية الحرب العراقية الإيرانية بقرار من الدولة ضمن ماسمي في حينها بالثورة الإدارية حيث تم تخفيض حجم مؤسسات الدولة وخصخصة العديد منها نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي مر بها البلد والناجمة عن تزايد النفقات العسكرية وارتفاع المديونية الخارجية بشكل كبير على الرغم من المساعدات الدولية ولاسيما البلدان الخليجية. أما الهيئة العليا للتخطيط فتتمثل حاليا بوزارة التخطيط.